وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

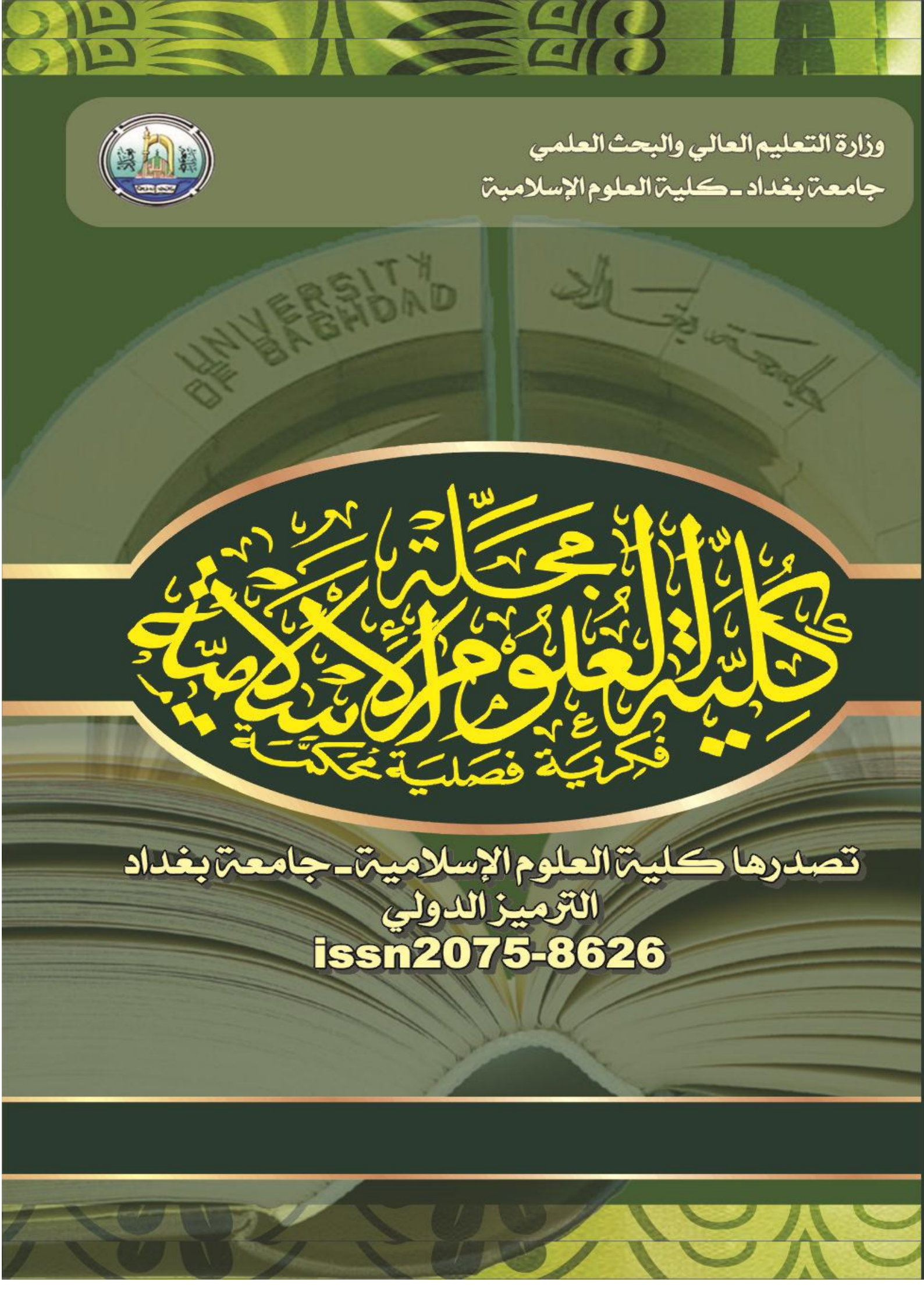

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد . كلية العلوم الإسلامية

مجلة كلية العلوم الإسلامية

علمية . فصلية . محكمة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العـــــدد
(٤٧)

٢٧ ذي الحجة ١٤٣٧هـ / ٢٩ أيلول ٢٠١٦م

ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

﴿ المحتويات ﴾

❁ كلمة العدد ..... ص ﴿١٢-١٣﴾

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
سوانحٌ المطارحات ولوائح المذاكرات بأمثال الانام للإمام احمد بن حسام الدين حسن بن الشيخ سنان الدين البياضي المتوفى (١٠٩٧م). تخصص (عقيدة) دراسة وتحقيق	أ.د. عبد الكريم هجيج طعة وأ.م.د. صفاء عبد السلام مهدي	١٤-٦٨
دلالة سياق المخاطب في القرآن الكريم نسبة الذنب إلى الرسول الأعظم (ص) إنموذجًا دراسة في تفسير الميزان	أ.م.د. إياد محمد عليّ الأرناؤوطي	٦٩-٩٧
الصفات الفردية للإنسان في القران الكريم(دراسة موضوعية)	أ.م.د. حسين حاتم حسين العبيدي	٩٨-١٤٤
الخضـــر (عليه السلام) من خلال كتاب (الكاشف عن حقائق السنن) للإمام الطيبي (ت:٧٤٣هـ)	الباحث فرات سمير فرج الدوسري	١٤٥-١٧٥
ميراث المرأة بين الشريعة والقانون دراسة مقارنة بين الفقهين الحنفي والجعفري وبيان احكام قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل.	للمستشار القانوني رامي احمد كاظم الغالبي	١٧٦-٢١٣
ترجيحات الامام الماوردي في أدب القاضي من خلال كتابه الحاوي الكبير	أ.م.د. مرتضى محمد حميد	٢١٤-٢٤٤
القضاء على الغائب في الفقـه الإسلامي	أ.م.د. رعد غالب غائب	٢٤٥-٢٧٦
نظام الملكية بين الشريعة الاسلامية والشرائع القديمة (دراسة مقارنة)	م. أنور عبد الكريم عبد القادر	٢٧٧-٣١٦
الإشاريات الشخصية في نهج البلاغة – الضمائر أنموذجاً	أ.م.د.سعد محمد علي التميمي م.م.يسرى خلف سمير	٣١٧-٣٤٨
الواحد والجمع في معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت٢١٥ هـ) جمعاً و دراسة	الباحـــث الـــدكتور: قيصـــر عبد الرحمن حسن الحافظ	٣٤٩-٣٨٧

المحتويات

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
بلاغة الإيجاز في فن التوقيعات (عصر صدر الإسلام أنموذجاً)	م.د لقاء عادل حسين	٣٨٨-٤١١
الصورة النثرية في رسائل الخلفاءالراشدين (رضي الله عنهم)	مدرس مساعد .انتهاء عباس عليوي	٤١٢-٤٤٧
قراءة علي بن الحسين (عليهما السلام) دراسة لغوية	م.د قاسم محمد أسود م.د محمد قاسم سعيد	٤٤٨-٤٨٣
الأسسُ المعرفية للتحليل النحوي عند سيبويه	أ . م . د : سلمان عباس عبد م . م : ياسمين ماجد جودة	٤٨٤-٥٢٠
جُهُود الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاويّ في تجديد الدَّرس النَّحْويّ وتيسيره	م. د. كريم عبد الحسين حمود الرُّبيعيّ	٥٢١-٥٤٧
خواتيم سورة المائدة دراسة لغوية (١٠٩-١٢٠)	م. عمار فيصل كاظم	٥٤٨-٥٧٢
أثرُ اثباتِ عقيدةِ المعادِ والجزاءِ في المجتمع	م.د. مصطفى ذياب عبد	٥٧٣-٥٩١
رؤية إسلامية لمفاهيم نقدية	م/ شاكر جدعان جبل	٥٩٢-٦٢٥
لمحات من الخيل وأثرها في أيام الإسلام الحاسمة	الأستاذ المساعد الدكتور قصي أسعد عبد الحميد	٦٢٦-٦٤٥
سيادة القانون واثره على التعايش السلمي في العراق	الباحثة أ/ سروه عبداللطيف مجيد	٦٤٦-٦٧٠

سيادة القانون واثره على التعايش السلمي في العراق

اعداد الباحثة/

أ/ سروه عبداللطيف مجيد

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة السليمانية /

سيادة القانون واثره على التعايش السلمي في العراق

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

تحاول هذه الدراسة إلى بيان اهم المفاهيم والمتطلبات المكونة لمبدأ التعايش السلمي منذ فجر الإسلام الى يومنا هذا قاصداً مجتمعنا العراقي كنموذج بما يحتويه من فئات وأقليات مختلفة، من حيث القومية والدين والمذهب، إنها نداء ودعوة للتقارب وإنعاش روح التعايش السلمي في العراق من جديد، كما كنا من قبل ضد مطامع الامبريالية الغربية ضد شعب العراق وضد أسس مكوناته سابقاً وحاضراً ومستقبلاً .

وقد قمت خلال الدراسة بابراز المنهج الاسلامي وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم كأول تطبيق عملي للدولة الإسلامية في حسن التعايش مع الآخرين من غير المسلمين ، وهو لخير دليل على ان الإسلام دين لا ينفي الآخر على الإطلاق وأنه يقر أن الاختلاف بين الناس في أشكالهم وألوانهم ومعتقداتهم هو سنة إلهية وحكمة ربانية ، قال تعالى : "١ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨سورة هود) ،ولقد سار الصحابة الكرام بعد النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك النهج القويم يطبقونه سلوكاً وأخلاقاً في حياتهم ، فهم يحترمون حق الآخر في الحياة ويعايشون معه دون ذوبان أو مهادنة.

ونحن اليوم بأمس الحاجة الى أن نمعن فيها النظر، وأن نأخذ منها العِبَر. ذلك لأن الحالة الراهنة في العالم، هي الحالة الأكثر اضطراباً والأشد انقساماً في تأريخه! على الرغم من عدد سكانه واتساع أرضه، وتعدد دوله وكثرة ثرواته، ومع ان العراق التي كانت مهداً للحضارات، وحاضنة للأديان والثقافات المختلفة إلا أنها اليوم تمر بمرحلة عصيبة، عصية على الإنسان فهمها، لاسيما إذا عدنا إلى تاريخها المجيد، ولكن ما يعيد الأمور إلى ما كانت عليها من التعايش السلمي هو الانطلاق من المصالح العليا للوطن.

وترسيخ مبدأ ضرورة تطبيق القانون واحترام سيادته، والتمسك بثوابت النضال الوطني وباستقلال العراق وحريته ووحدته وطناً وشعباً، والنضال ضد التمييز بين الطوائف العراقية ومن اجل الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان العراقي ،ولهذا قمت بكتابة هذا البحث لابراز هذه التحف النادرة من تاريخنا الاسلامي العريق والعودة الى الاخاء والمصالحة الوطنية.

المقدمـــة

إن المجتمع العراقي عرباً وكرداً وكافة أطيافه بحاجة ملحة وأكثر من أي زمن مضى إلى قراءة التأريخ، تاريخ الأجداد تأريخ الإسلام، ومراجعة الأحداث التي مرت عبر عصوره، والتداعيات الجسام التي آلت إليها تلك الأحداث وماهو مضيءُ منها وماهو مظلم، ونحن اليوم بأمس الحاجة الى أن نمعن فيها النظر، وأن نأخذ منها العِبُر؛ ذلك لأن الحالة الراهنة في العالم، هي الحالة الأكثر اضطراباً والأشد انقساماً في تأريخه! على الرغم من عدد سكانه واتساع أرضه، وتعدد دوله وكثرة ثرواته ورغم مشاركته لغة واحدة وتأريخاً مجيداً واحداً وعقيدة تكاد تكون واحدة. إن هذه الأحوال التي آل إليها المجتمع العراقي كجزء من العالم العربي أصبحت عصية على الفهم عندما نعود إلى التاريخ.

فأجدادنا جاءوا الى العالم بقوتهم، وبأيمان راسخ بعقيدتهم ورفعوا الحضارة إلى أوج ما لم يبلغه أحد من قبل فبأي مصيبة ابتليت الأمة حتى تصبح الفجوة بين ماضيها وحاضرها مذهلة إلى هذا الحد. ويصبح مفهوم التعايش السلمي مفهوماً ضيقاً فلسفي التطبيق، ولكننا نعتقد بأن ما يحي فكرة التعايش السلمي، وما يمكن أن يرسها هو الإنطلاق من مصلحة الوطن العليا، والتمسك بثوابت النضال الوطني وباستقلال العراق وحريته ووحدته وطناً وشعباً ومن اجل تقدمه، والنضال ضد التمييز بين الطوائف العراقية ومن اجل الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان العراقي، ان صيغة الحكم الذاتي للشعب الكردي في العراق كانت هدف النضال المعترف به دستورياً، وموضع الإجماع في الحركة الكردية الباسلة والحركة الوطنية العراقية وقد تحققت بالنضال المشترك لكل الشعب العراقي.

وان أية صيغة اخرى، لتحقيق الحقوق القومية للأكراد والأقليات القومية، يمكن وينبغي أن تناقش شعبياً وتقرر في أجواء السلم والديموقراطية، والاعتراف المتبادل بحقوق ومصالح العرب والأكراد والاقليات القومية، بعيداً عن تدخلات وضغوط القوى الخارجية التي تهمها مصالحها وإطماعها اولاً وليس مصالح شعبنا العراقي. ومن هذه الآثار الواضحة لهذا المفهوم الرائع مفهوم التعايش السلمي

هي: ((الحوار- والديمقراطية- والاعتراف المتبادل بحقوق الأقليات القومية- والنقاش الشعبي))...الخ.

وفي هذا البحث نتناول أهم المفاهيم والمتطلبات المكونة لمبدأ التعايش السلمي منذ فجر الإسلام الى يومنا هذا قاصداً مجتمعنا العراقي بما يحتويه من فئات وأقليات مختلفة، من حيث القومية والدين والمذاهب، إنها نداء ودعوة للتجميع والأمل لإنعاش روح التعايش السلمي في العراق من جديد كما كنا من قبل ضد مطامع الامبريالية الغربية ضد شعب العراق وضد أسس مكوناته تأريخاً وحاضراً ومستقبلاً .

أ- أهمية البحث:

يشكل الواقع الذي تعيشه الطوائف والأقليات سواء المسلمة وغير المسلمة في العراق محوراً يستقطب اهتمام رجال الفكر، وعلماء الدين وأساتذة الجامعات، ونشطاء المجتمع المدني لما يمثله هذا الواقع من تناقضات أثرت بشكل أو بآخر على حياة الإنسان العراقي الشريف ودوره وعطائه لدرجة فقدان الذات، جعلته يعيش اللحظة تلو اللحظة وهو ينتظر ويبحث عن ذاته وشخصيته وكيانه ومستقبله ومستقبل الأجيال من بعده، ولقد بات واضحاً حجم الجور والغبن الذي يعانيه مجتمعنا العراقي بسبب إثارة الفتن من قبل الأطماع الخارجية وزعزعة ثقة العراقي بنفسه ووطنه عن طريق تحفيز واجلاء الفوارق الدينية والفكرية والطائفية والقومية لإشعال نار الفتن وتقسيم العراق الى أقسام، من هنا كان ولابد أن تكون هناك آلية جديدة يتم من خلالها استنهاض هذه الاقليات والطوائف العراقية ورفع معنوياتها بصورة تتيح لها فرصة التعبير عن نفسها وتفعل الدور وتجعلها قادرة على ان تحاور وتناقش وتفعل الدور المنوط بها... قادرة على ان تقول (لا) وقادرة على ان تقول(نعم) بصوت لايخلو من الحكمة والمنطق والموعظة الحسنة والشجاعة بعيداً عن التعصب والعنصرية والعرقية والإتباع الأعمى.

ب- مشكلة البحث وسبب اختيار الموضوع: إن سيادة القانون وأثره على التعايش السلمي في العراق المتمثل في بحثنا هذا، جاء منَّا ادراكاً لمدى أهمية وحساسية دور القانون ومفهوم دولة القانون في

تفعيل عملية التعايش السلمي في العراق، وذلك من خلال أهم الأسس والمفاهيم المذكورة في هذا البحث.

المشكلة المطروحة في إطار البحث تتعلق بالعوامل المعيقة لعملية التعايش في محاولة رفع هذه الحواجز عن طريق إشارة إلى العوامل وسبل مساعدة لتحقيق هذا المنهج العظيم أو هذه العملية المباركة، خلال دعوة المجتمع العراقي للرجوع والتصفح إلى تأريخنا المشرف، والحلول المنطقة المتبعة في إرساء دعائم التعايش السلمي بين مختلف الأديان والأجناس.

ج- فرضية البحث:

تتجسد فرضية هذا البحث من عدة نقاط، حاولت الباحثة الاشارة إليها من خلال هذا البحث والمتمثلة في:

١- هل يتطابق ويتجانس مجتمع مختلف في العرق والدين والمذهب على أسس منطق العقل؟. ومصلحة العراق الأعلى؟ . وافشاء نظم الديموقراطية ومفهوم المجتمع المدني وسيادة القانون وجملة من هذه المفاهيم.

٢- هل العودة الى تاريخ الإسلام في هذا الموضوع يكون له الأثر القوى والحتمي في حل مشكلة الصراع والنزاع الطائفي والعرقي في المجتمع العراقي بكافة أطيافه؟ وللبرهنة على هذه الفرضيات قمنا باختيار موضوع الدراسة، محاولة منا الإجابة على هذه الأسئلة من خلال عرض مواضيع البحث.

د- أهداف البحث:

١- الهدف من هذه الدراسة هو ايجاد آليات محددة لتفعيل عملية التعايش السلمي في العراق، تقوم على التوافق بين المصالح والأهداف والضرورات المشتركة دون التأثر بالأبواق التي لا تريد الخير للمجتمع العراقي.

٢- دعوة للتعايش السلمي المتبع في الشريعة الإسلامية (عودة للتأريخ الإسلامي المجيد).

٣- توحيد وتأليف القلوب بين العراقيين واحباط المناورات الاستعمارية والرجعية بأسلوب علمي جديد.

هـ- منهجية البحث:

تلافياً للنقص الحاصل في استخدام منهج علمي واحد وفضلاً عن جمع واستثمار مزايا المناهج العلمية المختلفة فقد تم استخدام أكثر من منهج في كتابة هذا البحث، متضمناً المنهج التاريخي في بيان دور التأريخ الإسلامي في صناعة وتعزيز أسس التعايش السلمي (الحبشة انموذجاً). والمنهج الوصفي في وصف العلاقة بين القوميات والمذاهب المختلفة في العراق.

و- هيكلية البحث:

قسمت البحث على فصلين، حيث يحتوي البحث في الفصل الأول على مبحثين، نشير في المبحث الأول إلى مفهوم التعايش السلمي في الإسلام، ومن ثم نتناول في المبحث الثاني تحديد مفاهيم ومكونات التعايش السلمي عبر المفاهيم الآتية:

أولاً: العقل والفكر السليم.

ثانياً: الديمقراطية.

ثالثاً: المجتمع المدني.

رابعاً: فن الأصغاء وتقبل الآخر.

خامساً: العدالة والتسامح.

وتتكون هذه الدراسة في الفصل الثاني من مبحثين، يشير المبحث الأول الى ضرورة القانون، وجاء في المبحث الثاني دعوة للتعايش السلمي، ومن ثم الإشارة الى أهم الاستنتاجات والتوصيات التي قامت الباحثة التوصل إليها من خلال عرض هذه الورقة البحثية في الخاتمة.

ز- صعوبات البحث:

- أول صعوبة واجهة الباحثة إن المدة التي حددت لأعداد البحث كانت قد صادفت عطلة الربيع الرسمية في كردستان مما اثر على عدم توفر المكتبات للمطالعة وصعوبة الحصول على المصادر والمراجع .
- الصعوبة الثانية تدهور الوضع الأمني السائد والمتمثل في الاضرابات والمظاهرات التي شملت إن لم أكن أبالغ كافة الأقطار والبلدان في المنطقة. مما أثار نوع من الأرق النفسي والقلق والتوتر الطائفي إزاء الوضع الراهن في العراق بصورة عامة، وكوردستان بصورة خاصة.

وأسال الله التوفيق....

الباحثة

الفصل الأول

الإسلام ومفهوم التعايش السلمي

المبحث الأول: مفهوم التعايش السلمي في الإسلام

المبحث الثاني: تحديد مفاهيم ومكونات التعايش السلمي

المبحث الأول

مفهوم التعايش السلمي في الإسلام

نبذة تأريخية...

كان الإسلام ميلاداً جديدا للإنسان، كما كانت كل رسالة سماوية أنزلت من عند الله تعالى. كانت كلها تحريراً للإنسان من خرافاته وأوهامه وتصوراته الفاسدة عن الله والكون والحياة والإنسان وتحريراً له من العبوديات الزائفة، سواء عبوديته للآلهة المزعومة، أو لشهواته او للأعراف المنحرفة، أو عبودية البشر بعضهم لبعض في صورة أشخاص لهم القداسة، أو في صورة مشرعين من عند أنفسهم يغير ما انزل الله. والإسلام لايستخدم القوة للإستيلاء على الأرض، أو الثروات لإذلال الناس واستعبادهم؟ او لإرواء شهوة الفتح والتوسع او لإرضاء غرور طاغية متعجرف أوقائد حربي معجب بنفسه ولايستخدم القوة والعنف لكي يفرض العقيدة على الناس بالإكراه كما زعم المستشرقون وغيرهم من أعداء هذا الدين (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (سورة البقرة، الآية ٢٥٦)[١].

وإنما يستخدم الإسلام القوة، بأمر من الله لإزالة العقبات التي تقف بين الناس وبين التعرف على الحق في صورته الحقيقية، وإرساء السلام والتعايش السلمي بين ابناء الأمة. فإذا أزيلت العقبات، فالناس أحرار بعد ذلك (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ) (يونس ٢٥). وانطلاقاً من هذا المفهوم واستناداً إلى الآيات القرآنية ابرم الرسول الله (صلى الله عليه وسلم) المواثيق والعهود مع "المشركين في الحديبية واليهود والنصارى في المدينة المنورة ومع ملوك الحبشة، وبلاد الفرس والروم المجاورين وقد سار بإخلاص على نهج الرسول الكريم الخلفاء الراشدون وسار على دربهم الحكام المسلمون الصالحون عبر التاريخ"[٢].

وما روي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، عندما رضيت الأوس والخزرج بسكنى يثرب مع من بها من اليهود الذين تحالفوا معهم حيناً، وخالفوهم أحياناً، وافسدوا فيما بينهم ليحسنوا استغلالهم فكانت حروباً دامية، يذكيها اليهود لإقامة توازن بينهما كان ضرورياً لبقائهم. ومن

الأحداث التي أرثت الأحقاد بين حي الأوس والخزرج (يوم سمير) فتقاتلوا وتهاجوا ثم جاء الإسلام فألف بين قلوبهم وأرسى تعاليم التعايش السلمي بين الصفوف وسماهم الأنصار، فأخلصوا في نشره والدفاع عنه، بألسنتهم وسيوفهم، وهم الذين آووا ونصروا وكانوا عمود الدين[٣].

وكذلك في نموذج الحبشة الرائع الذي ضربه المسلمون الأوائل في التعايش مع الآخر في بلاده نبراس للمسلمين في كل زمان ومكان ليتمسكوا بالسيرة العطرة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصحابة يطبقوها في واقعهم الذي يعيشونه، وهو نور يهتدون به في تعاملهم مع الأمم المختلفة التي يعيشون فيها، وهو أيضاً تأصيل وبيان لهم بأنهم على هدى وبصيرة من نور النبوة، وهذا كافٍ في راحة ضمائرهم وسكينة أنفسهم المؤمنة، ودافع لهم كذلك إلى أن ينخرطوا في مجتمعاتهم الجديدة ويندمجوا مع تلك الأمم، غير مفرطين في ثوابت الدين وأصوله، تلك الثوابت التي تدعو إلى التعامل مع الآخر والتعايش السلمي معه، في إطار من المشاركة والعطاء أو العرفان والوفاء لذلك الآخر الذي إستقبلهم في بلاده.

فالمسلمون احترموا أهل الحبشة ولم ينكروا عليهم دينهم، ولم يتدخلوا في شؤنهم الداخلية إلا في مساعدتهم في إطار من التعاون والمشاركة والوفاء لجميل إيوائهم وحسن وفادتهم. وعلى الجانب الآخر وفي ظل هذه العلاقة الطيبة كان النجاشي يبعث للرسول (صلى الله علبيه وسلم) العديد من الهدايا تعبيراً عن تقديره للرسول. وفي إطار هذا التعايش السلمي بين المسلمين وأهل الحبشة يذكر أن جعفر (رضي الله عنه) ولد له بأرض الحبشة ثلاثة أولاد: محمد وعون وعبد الله. وكان النجاشي قد ولد له مولود، فأرسل الى جعفر ليسأله كيف أسميت أبنائه؟ فقال عبد الله، فسمي النجاشي ابنه عبد الله. وأرضعته اسماء بنت عميس أمراة جعفر مع ابنها، فكانا يتواصلان بتلك الأخوة[٤].

وأخيراً وفي هذه العلاقة الطيبة مع الآخر (انموذج الحبشة) نجد أن تعاليم الإسلام ومبادئه السمحة ما زالت بعيدة عن متناول ايدي غير المسلمين الآن، مما يدفع الآخر إلى النفور من الإسلام، حيث يرى كثير من غير المسلمين إن الإسلام هو مايقوم به المسلمون من معاملات معهم، لذا فقد أصبحت معاملات بعض المسلمين الخاطئة والمنفرة مع الآخر بمثابة حجاب لحقيقة الإسلام يمنع

الآخر من اعتناقه أو التقرب إليه مما يدق نواقيس الخطر لدى المسلمين ويرشدهم هم اولاً أن يرجعوا إلى الالتزام بمبادئ الإسلام السمحة وأخلاقه القويمة في تعاملاتهم مع الآخر، لتكون أفعالهم وليست أقوالهم نوراً يهتدي به الآخرون الى صراط الله المستقيم(٥).

والتعايش السلمي في الإسلام مع الأديان الغير إسلامية مبدأ إسلامي أصيل دلت عليه النصوص، وطبقه المسلمون طوال تأريخهم، فهو إذاً ليس أمراً يفرضه المسلمون على دينهم أو يلجؤون إليه لأسباب خارجية قاهرة.(٦)، قال تعالى: ((أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ.(يونس:٩٩)، وقال: ((وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ)) (الكهف: ١٨:٢٩).

لكن الإسلام يفرق في المعاملة بين المعتقدات والمعتقدين فبينما يدعو إلى دعوة المعتقدين بالتي هي أحسن، بل والى برّ من لم يعتد منهم، فإنه لايتردد في نقد معتقداتهم نقداً صارماً وإقامة الحجج على بطلانها، أنظر مثلاً، كيف يدعو إلى معاملة النصارى بالتي هي أحسن، ويحكم بحل طعامهم ونسائهم، بينما يؤكد انه لا عيسى بن مريم ولا غيره يمكن ان يكون ولداً لله تعالى لأنهم مخلوقون والمخلوق لا يكون ولداً لخالقه؛ إن الأب يلد ابنه ولا يخلقه.(٧) إن صفة القدرة على التعايش السلمي ليست كالشجاعة والكرم بل ان حاملها يحتاج إلى (الصبر والعفو والمسامحة والاستقامة ومداراة الناس) وغيرها من الأمور التي تزيد في ترابط المجتمع، وإن المصلح لكونه على تماس دائم مع الناس يحتاج إلى هذه الصفات، فبعض الناس الذين حوله يعيشون إما في إفراط أو تفريط أو الإنسان لابد له من ترويض نفسه على التعامل مع جميع الناس بالصورة التي يستوعب بها الآخرين برحابة الصدر وسعته لكي يستطيع العيش في صفوف المجتمع بصورة مؤثرة. تسوده الألفة والمودة والمحبة، وتجعله متراصداً يشد بعضه بعضاً لامكان فيه للكراهية والبغضاء.(٨) قال تعالى: (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ)(فصلت: الآية ٣٤).

المبحث الثـــاني

تحديد مفاهيم ومكونات (التعايش السلمي)

هذا وسنتناول أهم المفاهيم التي لها صلة بموضوع دراستنا:

المفهوم الأول: العقل والفكـر السليم

يرى بعض العلماء والحكماء والفلاسفة الإسلاميين أن العقل ليس سوى جوهر مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها فعله باعتباره النفس الناطقة التي يشير إليها كل احد بقوله (أنا)، ويقول البعض الآخر العقل جوهر روحاني خلقه الله تعالى منعقاً بجسم الإنسان والعقل جوهر مجرد من المادة يتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف ومع ان الطب قد تقدم تقدماً كبيراً في مجال التشريح والتحليل والتصوير لكافة وأعضاء وأقسام الجسم البشري فلا يزال العلم عاجز عن اكتشاف العقل ومدى ارتباط هذا العقل من الناحية الروحية بالدماغ الذي يعتبر بمثابة المولد الذي يولد المشاعر والأحاسيس والانفعالات و الاستجابات في كافة أنحاء الجسم، ونحن لايمكننا أن ننكر بأن بعض العقول والأدمغة الإنسانية قد بلغت مستوى رفيعاً من النبوغ والتطور والإبداع[٩]. ولكن اين لتلك العقول القدرة على منهج التأييدات العقلانية والروحانية للوجود والموجودات حسب طاقتها العرفانية ولانعتقد أو يدور في خلدنا ان الإنسان هذا الكائن الحي مهما بلغ من السمو والارتقاء يمكنه ان يلحق بموكب العقول الإبداعية القائمة بالذات وبالفعل عن طريق التأييدات الحكمية الماورائية !!

إلا إذا كان الإنسان قد توصل عن طريق اكتساب العلوم والمعارف والإفادة والتعليم الى اكتشاف نفسه وذاته التواقة إلى ارتشاف رحيق الأنوار الشعشعانية الإبداعية الخالدة، التي تنقله من صد القيام بالقوة الى حد القيام بالفعل حيث المثالية والكمال المطلق الذي يهمنا في بحثنا هذا.

المفهوم الثاني: الديمقراطية (Democracy)

كانت الديمقراطية في أيام اليونان القديمة تعد من منظور المتنورين والمتعلمين من أسوء انواع الأنظمة؛ لأنها كانت تعني وضع السلطة بيد الطبقة العامة من الشعب " الاكثرية" والتي كانت في اغلبها تتكون من الفقراء والآميين لذا رفضتها طبقة الأغنياء والموسورين من المتعلمين

والمثقفين وكان مصطلح الديمقراطية مرادفاً عندهم لحكم الرعاع وهو يثير مخاوفهم على مصالحهم وأركان مجتمعهم الطبقي، وقد اجمع على ذلك كل المفكرين والسياسيين التقليديين ابتداء من عصر أفلاطون حتى أواسط القرن التاسع عشر.(١٠)

ولم تكتسب الديمقراطية، معناها الايجابي إلا بعد ميلاد الأفكار العصرية في الإشتراكية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وذلك بعد كفاح طويل مرير خاضتها الشعوب للانتقال من أوضاع كانت حقوق الإنسان وحرياته مكبلة بقيود الرق والعبودية في مجتمعات قائمة على منطق القوة والتسلط وهدر الكرامة البشرية، ولاشك في ان صيرورة الديمقراطية إلى شكل مشروع لأنظمة الحكم تعد من أعظم الانجازات الإنسانية.(١١)

وهذا لا يتم إلاّ إذا كان عملية بناء الإنسان او الفرد العراقي كنموذج من النوع الذي يفجر طاقته الكامنة المبدعة وان تأخذ بنظر الاهتمام التطور الحاصل في المجتمعات المعاصرة حين تطور كافة النواحي (الإجتماعية- العلمية والاقتصادية والسياسية) ومن اولى مستلزمات هذا التطور اشاعة اجواء الحرية والديمقراطية بمختلف انواعها بشكل يتناسب مع برنامج التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن الديمقراطية والحرية أضحيا ضرورتين لابد منهما وعلى هذا على السلطات في كافة الاقطار العربية والكردية والعالمية الانفتاح على الجماهير وتقليص الفجوة والقضاء على الفساد الحكومي.(١٢)

ويحتكم النظام الديمقراطي إلى صناديق الاقتراع لأختيار ممثلي الشعب الى البرلمان، وهذا الاختيار من المفترض ان يستند إلى برامج الأحزاب السياسية وماستحققه للشعب من مصالح تنعكس على حياته العامة ومستقبله نحو التقدم والتطور، وتسعى الأحزاب السياسية من خلال الحملة الانتخابية لطرح المزيد من الوعود، وإن تنفيذ هذه الوعود يتوقف على حجم الموارد المالية للبلد والقدرة على توظيفها في خدمة العملية الإنتاجية لتحقيق متطلبات السكان وتأتي الوعود الانتخابية في الدول المتحضرة القاطعة لشَوط كبير في العملية الديمقراطية متوافقة مع إمكانيات

تنفيذها. يرى غاندي " ان النظام البرلماني لايكون صالحاً إلا إذا اتفقت إرادة البرلمان مع إرادة الأغلبية، بما يحقق الانسجام بين الشعب ونوابه".(١٣)

المفهوم الثالث: المجتمع المدني:

ان جوهر مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تلك النظريات التي اعتقدت على فكرة القانون الطبيعي، أو طبيعة البشر التي هي في خلق الله. ومن ثم فأن لها الشرعية والأولوية على النظام الاجتماعي الذي هو من وضع الإنسان، والفكرة الأساسية التي تنهض عليها تلك النظريات هي أن هناك مساواة طبيعة أساسية بين الكائنات الإنسانية وهي ما تتمثل النقطة المحورية لمفهوم المجتمع المدني والتي أصبحت فيما بعد الأساس الذي أقيمت عليه المذاهب الليبرالية كافة.(١٤)

وفي المجتمع المدني المتحضر يستند في وعيها وإدراكها للواقع السياسي والاجتماعي الى مؤسسات مختلفة التخصص بشؤون الدولة والمجتمع، فهي تستقطب الناشطين في القضايا المختلفة وتعمد إلى إقامة حلقات دراسية لإعداد هيئاتها لتعريضهم بأوجه نشاطاتها وبرامجها وأهدافها لرفع مستوى وعيهم بماهية عملها، وعلى خلافة في المجتمعات المتخلفة حيث تنعدم المؤسسات السياسية والاجتماعية المتخصصة وتطغى الأساليب العشوائية كما هو في واقع عراقنا اليوم على كل مرافق الحياة فتصبح الكيانات الحزبية مَرتعاً لغير الموهوبين كل منهم يبحث عن مصالحة متستراً خلف شعارات إنسانية نبيلة.(١٥) إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الدول النامية يتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة، وعائقاً امام امكانية تحرر الافراد واستغلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي (الدولة المجتمع)، ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطاتها، والحقيقة ان ذلك لايعني في التحليل النهائي تقوية الدولة، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها والمجالات والاختصاصات التي تمارسها وطموحاتها الزائدة لأحتلال كل المواقع، فضلاً عن أجهزتها وآلياتها المتنوعة قد تخفي ضعفاً جوهرياً هشاً للسلطة، ففي وسط مختلف من المستبعد ان يعني وجود الدولة في كل مكان انها بالفعل قوة حقيقية(١٦).

من هنا نفهم ونستوعب ان الدستور العراقي النافذ الذي يحفل بمجموعة من النصوص الاساسية التي تدعم حق المواطنة والنضال السلمي والتداول السياسي البعيد عن العنف للسلطة ، بما يكفل حق المواطن من العيش كريماً ومسالماً دون أن يتعرض لأكراه من أحد، رغم ان الظلم والاذى لحق بالعراقيين نتيجة الممارسات الطائفية البغيضة التي عصفت بالعراقيين. وبعد صور قانون الاحزاب كرست مجموعة من موادها لعدة حقوق سياسية هامة، منهاعلى سبيل المثال:المادة (٢) فقرة (أولاً) عنيت طريقة الوصول الى السلطة لتحقيق الاهداف بطرق ديمقراطية بما لايتعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة.كما نصت المادة (٣) (ثانياً) على التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية، ولا يمكن تصور التعددية السياسية دون أجواء سياسية هادئة في ظروف ديمقراطية تسمح للجميع بحق المنافسة والصراع السياسي السلمي في أي بلد[١٧] وجاء الفقرة (ثالثاً) من المادة المذكورة على ضمان حرية المواطنين في تأسيس الأحزاب في ظل الدستور.

المفهوم الرابع: فن الإصغـــاء و تقبل الآخر:

ينصح (أفلاطون) الناس الأسوياء بالإصغاء للآخرين قائلاً " أنصف إذنيك من فمك فإن الإله جعل لنا أذنين ولساناً واحداً لنسمع ضعف مانتكلم "، والكلمة الطيبة تقييم مبادىء وتنعش ارواحاً، وتحرك اجيالاً، وتبني شعوباً والكلمة الطيبة تصلح طريق الخطأ، وتنصب عدلاً، وتدحض باطلاً، وتسحق زيفاً، والكلمة طيبة طريق الى العمل، واستفادة من الماضي، ونشيد حماس لليوم، وامل واعد للمستقبل.[١٨]

إن الفرد السياسي الذي لايجيد فن الإصغاء للآخرين، بالتأكيد لا يجد العمل السياسي، ولا يمكنه ان يقدم خدمة فعلية للإنسان،لن يتعلم من الآخرين لإعتقاده الخاطئ بأنه أستاذ في السياسة والآخرين مجرد تلاميذ يجب عليهم الاستماع وتنفيذ فروض الواجبات المدرسية التي يملها عليهم، وهذا ما يفسر حجم التخلف والتأخر الذي أصاب المجتمعات خلال عقود من الزمن.[١٩]

إذا كانت الغايات النهائية ناتجة عن الإرادة وحدها عندئذ يفترض أن يقبل كل فرد فهمنا وجود تباين بين خياره وخيار الآخرين ؛ لذا يتحتم اللجوء إلى شيء من التسامح والبحث عن التسويات وترتيبات بديلة ، لا مانع إذاً من وجود عدة مفاهيم للخير لأن لنتيجة واحدة.(٢٠)

المفهوم الخامس: العدالــة والتسامح:

إن العدالة من الخيرات التي لاتقتصر على منح معتنقها عائداً ذا شأن فحسب، بل هي أيضاً مهمة في حد ذاتها والخيرات المقصودة لاتتضمن المادة على سبيل المثال(المال) بل تشمل على الرؤية والسمع والمعرفة والصحة وجميع الخيرات الأخرى المثمرة بطبيعتها وليس لمجرد صيتها، فهي خير يراد لذاته ومن ثم فهو شيء جوهري للحياة من المستحيل أن تتصور حياة قيمة في غياب هذا الخير وكما هو الحال مع المعرفة والإبصار والسمع كذلك العدالة فهي لهذا تكون أساس الحياة السعيدة.(٢١)

إن الخير والشر ينحدران من نبع واحد فإذا كان الخير والشر يشكلان جوهر حياتنا، فذلك يعني إنهما نتاج حرية البشر التي تخولنا تبديل اختيارنا في أية لحظة نريد فمصدرهما مشترك ويأتي من الالفة التي نعيش فيها، والشعور بالنقص الذي ينتابنا فكلاهما يجعلانا بحاجة للآخرين لكي نشعر بوجودنا في هذا المجتمع. وهذه الحاجة يمكن لها ان تتحقق بطريقتين متناقضتين تماماً ، إما أن نقدم الحب لمن هو حولنا ونحاول إسعادهم، أو نلزمهم بالخنوع لنا وإذلالهم فقط من أجل الاستمتاع بممارسة سيطرتنا عليهم.(٢٢) وغالباً ما تنتهي قوة الشر مخلفة وراءها الدمار المادي والمعنوي وتكون الغلبة للخير.

والتسامح هو أفضل ما يمكن أن تقوم به ، فالحقيقة ان التسامح قد يكون في الظرف الحالي خطوة أولى في المشوار الطويل لتحقيق مايبدو لنا الشرط الأهم لمفهوم التعايش السلمي فبداية وبهدف أن يسود المجتمع سلام اجتماعي حقيقي ، قد يكون التسامح هو المذهب العملي والمناسب الوحيد ففي المجتمعات التي مّرت على مدى عدة سنوات بتجربة اضطرابات شديدة أو حروب طائفية بين عدة جماعات، فهنا وبسبب المدة الطويلة من الصراع المرير، قد يكون من

المبالغ فيه ان نتوقع أن يصبح هؤلاء مرتبطين في علاقات من التفاهم المتبادل ولكن على الأقل في (تعلم مبدأ لتعش وتدع غيرك يعيش بسلام) سيمكن انهاء العنف بين تلك الجماعات.[٢٣]

الفصـــل الثـــاني
سيادة القانون والعدل في التطبيق
المبحـث الأول
ضرورة القانـــون

الفرد منذ فجر تأريخه لايستطيع أن يعيش إلا مع غيره لأنه عاجز بمفرده عن الوفاء بحاجاته، وإذا كان الإجتماع الإنساني ضرورياً للإنسان حتى يمكنه التعاون مع ابناء جنسه على تحقيق الضرورات المادية لحياته وبقائه، فهو ايضاً ضرورة نفسية؛ لأنه لايمكن للنفس الإنسانية أن تحبس في عزلة تامة وان كانت قد تكون إنعزالية أوانطوائية إلى حد يعد مرضاً نفسياً، هكذا لاغنى للإنسان عن الحياة في الجماعة.وفي حياة الجماعة تنشأ علاقات بين الأفراد، علاقات عائلية، ومالية وسياسية وغيرها من العلاقات التي تتحقق للإنسان رغباته وتقضي حاجاته. لذلك كان لابد للمجتمع الذي لايعيش الإنسان إلا فيه من قواعد عامة تحد من حريات افراده ورغباتهم المطلقة وتعمل على التوفيق بين هذه المصالح المتعارضة وذلك بوضع ضوابط تحكم سلوك الافراد ويتعين عليهم احترامها والخضوع لها ومن هذه القواعد التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع يتكون القانون.[٢٤]

إن تقدم البشرية وتنوع نشاطها وعلاقتها وما صاحب ذلك من ازدياد في التنظيم السياسي للمجتمع، فنشأت القاعدة القانونية التي عادة ما تولد من طرف المشرع ومنه تكتسب قوتها، وتصدر عادة في صورة مكتوبة وتتصف بالعموم والإلزام، إن القواعد القانونية قد وضعت من اجل غايات نبيلة ولضرورة من الضرورات الاجتماعية، وهي تنظيم سلوك وعلاقات الأشخاص في المجتمع وهم

يمارسوا مناشط الحياة اليومية داخل مجتمعهم ويتم ذلك على نحو يضمن استقرار المعاملات والمراكز القانونية ويوفر الأمن والطمأنينة، لذلك يتم تطبيق القانون كأصل عام على جميع الأشخاص وعلى كافة الوقائع التي تحصل داخل إطار نطاق الدولة، اعتباراً من نشره في الجريدة الرسمية وتسري هذه القواعد القانونية، اياً كان مصدرها سواء كان التشريع أو الشريعة الإسلامية أو العرف أو القانون الطبيعي وقواعد العدالة تطبيقاً عاماً على كل من تتوجه إليهم بالخطاب وهذا هو مفهوم سيادة القانون.[٢٥]

تلك هي فكرة القانون، إنسان لايعيش إلا في مجتمع ومجتمع لايقوم إلاّ على نظام، ونظام لايستوي إلا على قواعد آمرة ملزمة يحمل جميع الأفراد داخل المجتمع على طاعتها دون فرق أو تمييز، بما تملك الجماعة من سلطة القهر والإجبار، إذاً ومن هذا المنطلق لايوجد مجتمع دون قانون أو يوجد القانون لإقامة نظام في المجتمع فلا يكفل احترام القانون إلاّ بأخذ الأفراد بأحترامه جبراً على المخالف منهم، وهو جبر لايتاح بشكله المادي المنظم الاّ لسلطة عليا في الجماعة يكون لها إحتكار القوة المادية واحتباسها بين يديها.[٢٦] جاء في الدستور العراقي النافذ والذي صوت عليه أغلب العراقيين على باب يتضمن جل الحقوق القانونية التي تضمن حق المواطن وحتى الفرد العادي حقوقاً بمقايس دولية ، ومنهاحق المساواة ومنع التمييز لأى سبب وحق الأمن والحرية والجنسية والحرية الشخصية وحقوق المواطنة التي جاءت في نص المادة (١٨) الفقرة الأولى منه، وجعلت اكتساب الجنسية أساساً لهذا الحق[٢٧]. وجاءت في المادة (٢٠) بتعيين استحقاقات أخرى خاصة بالمواطنين، ومنها حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ومنها، حق التصويت والأنتخاب والترشيح.

وتحصن هذه المواد حقوق المواطن من العبث أو الأنحراف أو التأويلات الباطلة .كما جاءت المادة (٣٧) من الدستور بجملة مبادىء دستورية وحقوقية أساسية وفريدة منها، تحريم التعذيب النفسي والجسدي والأكراه الفكري والسياسي والديني وحرية التظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الأنضمام اليها بحكم القانون. كما ويحرص الدستور في المادة (٤٤) منه على تعزيز

دور المؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة وتنظيمها بالقانون[٢٨].

إن تحقيق العدل في الأمة من خلال التصدي المقاوم للظلم والشر والفساد فيها عبر استثمار سلطة المعرفة والتي من أدواتها أو وسائلها(الخطب، المقالات، المؤلفات، النشرات) وعبر استثمار سلطة الاعتراض السلمي على الظلم والتي من أدواتها(المظاهرات، الإضرابات، المقاطعة الاقتصادية، ومن ثم عدم التعاون مع الظالمين والاشتراك في أعمالهم وحكومتهم)، اي المقاطعة السياسية للنظام السياسي السائد في الأمة وهو نظام السلطات المستبد أو الحاكم الجائر الذي يجثم على صدر الأمة ليسلبها العدل والحرية والتنمية والتقدم".[٢٩] وتنص المادة (٥) أولاً: على المواطنة كأساس للأحزاب ومنع العنصرية أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي كأساس لتشكيل الأحزاب أو الترويج لفكر البعث، وكذلك أختيار الديمقراطية في أختيار القيادات السياسية الحزبية ونصت المادة (٨) ثالثاً: على منع عسكرة الحزب، من هنا نفهم بأن قانون الأحزاب جاء لتثبيت دعائم الدستور وتكريس الحياة الديمقراطية والاختيار الديمقراطي والسلمي للقيادات الحزبية، عليه يمكن أن نتصور بأن هذا السلم السياسي يخدم السلم الاجتماعي في نهاية الأمر[٣٠].

المبحث الثانـــي

دعوة للتعايش السلمي

يتطلب النهوض لأجتياز حالة التداعي الراهنة، على المستوى القومي، البحث عن كافة السبل الإيجابية لتطبيع العلاقات بين الدول العربية اولاً ووضع حد للتأليب ضد بعضها أو الاستجارة بالأجنبي. ويستهدف النهوض المطلوب اعادة التجمع والتضامن أمام المخاطر المحدقة بشعوبنا وبلدتنا فهذه مسوؤلية الجميع شعوباً وأحزاباً وحكومات ومنظمات اجتماعية وعلى أساس هذه المنطلقات وغيرها ندعو إلى حوار ديمقراطي موضوعي وشامل ومتواصل مع من يختلفون وإيانا.

وهذه الدعوة موجهة لجميع الأحزاب والمنظمات القومية (العربية والكردية والإسلامي والديمقراطية) وإلى الأطراف التي اختلفت داخل كل حزب وكذلك للجمهرة الغفيرة من المناضلين

المستقلين، من مختلف الأطياف والإتجاهات والتي ينبغي أحترام رأيها وإرادتها.

إن هدف الحوار، هو البحث عن الحقائق التي تسهم في وضع قضيتنا الوطنية على طريق السلامة والصواب، ولكي يجد كل المخلصين للوطن، سبيلهم للتوافق والاتحاد بدلاً من الانعزال والجفاء والتشتت، الذي يجردنا جميعاً من عناصر القوة ويزيدنا ضعفاً على ضعف.(٣١)

ولكن ما الحل إذا ضلت الجماعات في صراعاتها وخلافاتها، ولم تستطيع أن تلتقي على إطار عام يؤلف بينها؟ الحل قرره رب العباد من فوق سبع سموات: قال سبحانه وتعالى: (" وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ")، سورة الأنفال الآية (٤٦).(٣٢)

يتبين لنا في ضوء هذه الأية الكريمة بأن فشل الأمم نتيجة حتمية للنزاعات والخلافات في كافة ميادين الحياة الاجتماعية. إذا نظرنا إلى التكوين السكاني في عراقنا الحبيب والى سير العلاقات بين الأكراد والعرب على سبيل المثال كقوميتين منذ أيام الفتح الإسلامي إلى اليوم نراها على أحسن ما تكون عليها العلاقات بين الشعوب المجاورة من ود وسلام و وئام ولاعجب ، فإن الأكراد قد اعتنقوا الإسلام بإخلاص وتقبلوا مبادئه بكل ما تضمنها من وجوب نسيان الفروق بين مختلف الشعوب المسلمة، فشاركوا في بناء المدينة الإسلامية، تلك المدينة السامية وقد جذموا اللغة العربية والثقافة الإسلامية حتى كأنهم فنوا فيها ولم يعودوا يشعرون بأي فارق عنصري أو لغوي. وقام الكرد بدور مهم في الدفاع عن كيان الإسلام ومدينته ضد الهجمات المتواكبة التي كانت توجه إليها من الشرق والغرب وليس بخاف على أحد الدور الذي لعبه البطل الإسلامي الخالد صلاح الدين الأيوبي في محاربته للصليبيين".(٣٣)

إن الشعب الكردي كالشعب العربي شعب مجزء الأوصال، مشتت الكلمة وهو كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب لكي ينال نصيبه من الحياة والحرية حتى يستطيع ان يساهم في بناء المدنية العالمية، كما قد ساهم في بناء المدنية الإسلامية في السابق ان الأكراد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة يسعى إليها كل إنسان ذي مروءة وشرف نحن الأكراد لانريد ان نكون اسياداً ولا عبيداً ولانريد أن نكون تحت الشعوب ولا فوقها، وانما نريد

أن نعمل معها في سبيل الإنسانية وإسعادها ، إننا نناضل لكي نستبدل الحرب بيننا ونبني حكامنا بالسلم على قدم المساواة وحتى يحل الحب والوئام محل الحقد والكراهية في القلب.(٣٤)

والمشاركة في الجهد الوطني الموحد للشعب بعربه وأكراده وأقلياته القومية والدينية وبكل طوائفه وهذه التركيبة المتآخية، وراء بناء العراق العظيم، كما تشير وقائع في التاريخ حينما برزت قضية الشعب الكردي وطموحه لنيل حقوقه القومية بإطار قانوني واضح خاصة بعد ثورة تموز ١٩٥٨م، ساند العرب مساندة فعالة شريكهم في الوطن الواحد وقدمت قوى النضال العربي، وخاصة الفصائل الديمقراطية تضحيات جسيمة من أجل ذلك.(٣٥)

إن الطبقات الإجتماعية القديمة في العراق في النصف الأول من القرن الماضي كانت تتألف من عناصر مختلفة ولم يكن من الممكن التميز بين هذه العناصر فقط من الناحية (العرقية)- عرب أكراد وتركمان وآراميون وآرمن- أو من الناحية الطائفية والدينية- سنة و شيعة ومسيحيون ويهود".(٣٦)

وفي هذا دليل واضح على كبر الأنسجام والوئام بين هذه الطبقات حيث كما، يشير الكاتب بأنه لم يكن بالمقدور التمييز بين هذه العناصر، فقط من الناحية الإ ثنية.

إن تكوين صورة الآخر سواء كان سنياً أوشيعياً أو اي مذهب آخر تتم في أجواء الصراعات السياسية والأحقاد العاطفية الشخصية، التي تدفع باتجاه التقاط عيوب الآخرين من اجل التشهير بهم والتحريض ضدهم والتعبئة العسكرية من أجل محاربتهم والقضاء عليهم وفي هذه الأجواء لايمكن وضع النقاط على الحروف أو تقييم السلبيات والإيجابيات ومعرفة الإنحرافات الكبيرة من الاجتهادات الصغيرة الهامشية الخاطئة، التي يمكن التسامح فيها وإنما يتم استغلال كل نقطة سلبية وتضخيمها ورفعها الى مصاف الإختلافات العقدية الجوهرية التي تبرر قتل المخالف ومحاربته وتصفيته.

ولم يكن هذا الخلاف النظري التأريخي ليشكل قاسماً مفرقاً بين المسلمين، لولا وجود بيئة مناسبة ونسبة عالية من الجهل والتعصب والطمع والإستبداد والتفكك الإجتماعي والأنحطاط الخلقي والديني،

وإنعدام المؤسسات الدستورية والأجواء الديمقراطية التي تنظم عملية الصراع على السلطة بشكل سلمي وتحول دون انفجار المشكلة. وربما كانت الفتنة الكبرى التي تفجرت بين الجيل الأول من المسلمين وجيل الصحابة الكرام، تشكل دليلاً واضحاً على وجود تلك البيئة المساعدة على اشتعال الخلاف التي حدثت قبل نشوء الطوائف من السنة والشيعة.

فلو كان ثمة دستور واضح ينظم عملية تبادل السلطة، ويضع قنوات شرعية للمعارضة لما تحولت عملية الاحتجاج على سياسة عثمان إلى فتنة وأدت إلى قتل الصحابي الجليل ونشوب الحروب المتتالية بين كبار الصحابة(رضى الله عنهم). وكذلك لم يكن الخلاف الطائفي الذي تفرع عن تلك الفتنة ليستمر طويلاً أو ليحتدم بين آونة وأخرى، أو يتفجر دماً في فتن مزمنة ومؤلمة ومؤسفة.[٣٧]

وأخيراً فإن الخلاف الطائفي الشيعي السني، إذا كان يحمل في نشأته أي معنى، فإن جماهير المسلمين من الطائفتين لايدركون اليوم له أي معنى أو مضمون وآن له أن يدفن في مقابر التأريخ.

الخاتمـــة (الاستنتاجـات والتوصيـات)

أولاً: الاستنتاجات:إن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة تتجسد في النقاط التالية:

١- إن الخلاف الطائفي في العراق خلاف سياسي تجاوزه الزمن ولم يتبق منه سوى بعض الرواسب والمخلفات البسيطة في الحجم والتي تكبر وتضخم من قبل المطامع والغايات الاستعمارية والصهيونية وتستخدم ضد شعب العراق نفسه ، وفي الحقيقة والواقع لايوجود خلاف جدي بين الطائفتين في الخارج. إن العراقيين يعيشون سنة وشيعة عرباً وكورداً كالأخوة ولكن عندما يعودون الى أرض العراق سرعان ما يكونوا عكس ذلك.

٢- إن ظاهرة العنف بكافة صوره في المجتمع العراقي وهدر مفهوم سيادة القانون وتحول العراق إلى غابة كبيرة تكون فيها الغلبة للأقوى من أهم العوائق الكفيلة بهدم مفهوم التعايش السلمي في العراق.

٣- إن اعتناق أي مذهب أو دين بصورة متطرفة تدعم عملية التفكك في المجتمع العراقي وتؤدي إلى تفتيت الأمة الإسلامية وتكون ضد الوحدة الوطنية والتقدمية العراقية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال عرض مفاهيم هذه الدراسة توصي الباحثة بالأتي:

١- تنشيط وتشجيع السياحة والسفر الى كافة المحافظات العراقية لأرساء وتعزيز الاخوة المتأصلة بين صفوف الشعب العراقي الواحد. خصوصاً المدن المختلفة طائفياً.

٢- الانفتاح الثقافي على الآخر وتوفير الحرية الاعلامية للجميع وعدم فرض الرقابة على أي منتج ثقافي مختلف.

٣- تذويب الرواسب التأريخية وهدم الجدران الطائفية الوهمية والقومية.

٤- الزواج المختلط ونبذ الفتاوى الضيقة والمتعصبة التي تحرم ذلك الزواج.

٥- خلق بيئة وحدوية للحوار والشورى والمقارنة والتفكير السليم وترسيخ نظم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل المؤتمرات والندوات العلمية.

الهوامش

[١] محمد قطب : رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر،دار الوطن للنشر ، الرياض ،بدون سنة الطبع، ص١٥٤.

[٢] د. مصطفى سيرتيش : الإسلام والمواطنة الاوروبية ، رابطة العالم الإسلامي (وثائيث ندوة صورة الإسلام في في الغرب من خلال المناهج الدراسية)، مكة المكرمة، ١٩٩٩ ،ص١٠٦- ١٠٧.

[٣] د. جوزيف كلاس: الحياة السياسية في الوطن العربي أحداثها وأزمانها (من القرن الأول حتى القرن الثالث عشر للهجرة)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧ م.

[٤] ضمن الموقع الالكتروني : د. سلوى العزازي للأبحاث ، مقالة للدكتورعلي جمعة، نماذج التعايش مع الآخر (الحبشة: الاندماج والتواصل)، ص٥-٢٠ .

[٥] ضمن الموقع الالكتروني : http://kenana on line.com./users / azazw study/topics/ ص(٥-٢٠) ،٢٠١١/٣/١٨. د. علي جمعة .

[٦] موقع الأستاذ الدكتور جعفر شيخ ادريس، تصور إسلامي للتعايش السلمي ، ٢٠٠٧م. http://www.jaafaridris.com

[٧] ضمن الموقع الالكتروني : د. جعفر شيخ ادريس ، (تصور إسلامي للتعايش السلمي).تأريخ المراجعة : ٢٠١١/٣/١٩ .

[٨] ضمن الموقع الالكتروني: موقع الزهراء الإسلامي www.yazahra.org -٢٠١١/٣/١٩ .

[٩] باسمة كيّال:اصل الإنسان وسرالوجود،منشورات دار ومكتبة الهلال،الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٣،ص٦-١١ .

[١٠] الصالحي ، كامران، الديمقراطية والمجتمع المدني، الطبعة الاولى، اربيل، ٢٠٠٢ ، ص٧ . نقلاً عن (د. حسن عجيل حسين ، الديمقراطية والمجتمع المدني، أطروحة دكتوراه ، مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد،٢٠٠٨).

[١١] حسن عجيل حسين ، الديمقراطية والمجتمع المدني ،مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[١٢] كريم عبيس حسان العزاوي، دور العنصر البشري في تحقيق الأمن القومي العربي، ١٩٨٩، ص١٧٧-١٩٢.

[١٣] صاحب الربيعي: دور الفكر في السياسة والمجتمع ، الطبعة الأولى، صفحات للدراسات والنشر، سورية(دمشق)، ٢٠٠٧ ، ص٩٠.

[١٤] محمد محمد علي، اصول علم الاجتماع السياسي، نقلاً عن (د. حسن عجيل حسين ، الديمقراطية والمجتمع المدني) مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

[١٥] صاحب الربيعي : دور الفكر في السياسة والمجتمع، مصدر سبق ذكره،ص٨٣.

[١٦] عبدالله ساعف :المجتمع المدني في فكر الحقوقي العربي ، ورقة قدمت الى المجتمع المدني في الوطن العربي

ودوره في تحقيق الديمقراطية .(نقلاً عن رسالة ماجستير ، تقدم بها : فاروق خضر أنور ، بعنوان (آليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني كوردستان- العراق نموذجاً)، كلية العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين،اربيل، 2005م،ص٥٩.

(2) لتفصيل ذلك انظر نص المواد(2-3) من قانون الأحزاب رقم 36 لسنة 2015، 9/17 2015

(١٨) محمد اليامي : روائع عائض القرني، الطبعة الثانية ، العبيكان للنشر، الرياض ، 2008م، ص١١٧.

(١٩) صاحب الربيعي : دورالفكرفي السياسة والمجتمع ، مصدر سبق ذكره،ص٦٠- ٦١.

(٢٠) تزفيتان تودروف (النسخة العربية):الأمل والذاكرة خلاصة القرن العشرين ، مكتبة العبيكان،المملكة العربية السعودية، جدة،٢٠٠٦ ،ص٣٥.

(٢١) ديلو،ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت:ربيع وهبة وعلاء ابو زيد ، طبعة الاولى، القاهرة،٢٠٠٣ ، ص٩٧-١٠٠ .

(٢٢) تزفيتان تودروف : الأمل والذاكرة (النسخة العربية)، مصدر سابق ، ص٤٠- ٤١.

(٢٣) حسن عجيل حسين، الديمقراطية والمجتمع المدني ،مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

(٢٤) توفيق الفرج: المدخل للعلوم القانونية، الدار الجامعية ، بيروت، ١٩٩٣ ، ص١٣. (نقلاً عن : المدخل لدراسة القانون للدكتور محمد حسن قاسم، الجزء الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،٢٠٠٧،ص٩.

(٢٥) د.مصطفى مصباح شليبلك، المدخل للعلوم القانونية(نظرية القانون نظرية الحق)، الطبعة الاولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٢ م، ص١٤٩- ١٥٣ .

(٢٦) د. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بدون سنة الطبع،ص١٩.

(٢٧) تنص المادة (١٨ / خامساً) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ ،على أنه (لا تمنح الجنسية العراقية لأغراض سياسية والتوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق.

(٢٨) للمزيد راجع المواد (20، 37،44) من الدستور العراقي النافذ.

(٢٩) رسول محمد رسول : نقد العقل الإصلاحي(قراءة في جدلية الفكر العراقي الحديث)، الطبعة الأولى، النايا للدراسات والنشر والتوزيع،سورية – دمشق ، ٢٠٠٨ م، ص١٠٣ .

(٣٠) أنظر المواد (٥-٨) من قانون الأحزاب النافذ رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ في ٢٠١٥/٩/١٧.

(٣١) باقر ابراهيم : العراق جديد الحركة وتجديد الطلائع،الطبعة الاولى، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، ص١١-١٤ .

(٣٢) محمد قطب : رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر،دار الوطن للنشر، الرياض، بدون سنة الطبع،ص٢٤٨.

[٣٣] إبراهيم أحمد: الأكراد والعرب، الطبعة الاولى، مطبعة الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٤م، ص٢-٣ .

[٣٤] إبراهيم أحمد: الأكراد والعرب ، مصدر سبق ذكره، ص٣١-٣٢.

[٣٥] باقر إبراهيم: العراق جديد الحركة وتجديد الطلائع،مصدر سبق ذكره،ص٦٧.

[٣٦] حنا بطاطو: العراق ، الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية، في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الطبعة الاولى، منشورات فرصاد، العراق ، ٢٠٠٥ م، ص٢٢.

[٣٧] أحمد الكاتب: السنة والشيعة (وحدة الدين- خلاف السياسة والتأريخ) ، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان،٢٠٠٧م، ص١٣-١٤.

Abstract

This study elaborates the most important concepts and requirements for the principle of peaceful coexistence since the dawn of Islam up to now. The study takes the Iraqi community as a sample, covering diverse groups and minorities along ethnic, religious and sectarian affiliations. It is a call for getting together and rehabilitating the spirit of peaceful coexistence in Iraq from the start, as we have previously opposed the Western Imperialistic ambitions against the Iraqi people.

Throughout the study, I highlighted the Islamic program and the conducts of Prophet Muhammad (Peace be upon him) as the first practical step in building an Islamic state recognized by peaceful coexistence with followers of religions, other than Islam. This could be an obvious evidence for strengthening the fact that Islam does not deny others at all, and it admits that differences among people in their shapes, colors and beliefs constitute a divine rule and wisdom.

In Surat Hud (Ayat 118), Allah Almighty says, "*And if your Lord had willed, He could have made mankind one community; but they will not cease to differ*." The prophet's companions also followed the same program, and applied it in their behavior and treatment. They respected the right of others in life. That method of conduct became the program for the past, now and the future.

Today we need to contemplate in that program more than ever and take lessons from it. In addition to the number of populations on earth, the spread of their lands, and the increase of world states, today the world lives the most confused conditions and the worst divided throughout history. Iraq, which was the cradle of civilizations that embraced religious and cultural diversities, currently undergoes a very difficult stage that is not easily understood, particularly if we referred to its glorious history. However, great things cannot be retained, such as peaceful coexistence based on supreme interest of the country, certifying the principle of following and respecting the law, and sticking to constant concepts, such as national strife, Iraq's independence, freedom and unity both as a country and a nation, striving against discrimination for the sake of democracy and observing human rights of the Iraqis. That purpose behind writing this research paper was to highlight those rarities in our glorious Islamic history, and encourage brotherhood and national reconciliation.